أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية

اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية

ورقة عمل حول

إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية

صندوق النقد العربي

2011

المحتويات

رقم الصفحة

مقدمة 1

أولاً: أسلوب عمل المحولات 2

ثانياً: الخدمات التي تقدم من خلال البطاقات 3

ثالثاً: أهمية الربط الإقليمي بين محولات الدول العربية 7

رابعاً: التطور في أعمال المحولات بالدول العربية 7

خامساً: العناصر المهمة لاتفاقية الربط بين محولين 9

سادساً: الخلاصة والتوصيات 20

مقدمة

يعتبر الربط بين المحولات الوطنية من أهم المشاريع التي تم إنجازها بين العديد من دول العالم لتسهيل الخدمات المصرفية لعملاء المؤسسات المالية، حيث يفسح هذا الربط المجال لعملاء البنوك الموجودة في دولة معينة من الاستفادة من شبكات الصراف الآلي والدفع الالكتروني المتواجدة في دولة أو دول أخرى. وهذه السهولة في الولوج للخدمات المقدمة على الشبكتين تلعب دورا مهما في تسهيل عملية التقارب، و في بعض الأحيان الاندماج، في مجال القطاع المالي والمصرفي بين الدول.

وقد حظيت مثل هذه المشاريع باهتمام واسع في جميع مناطق العالم حيث قامت مجموعة من الدول بربط محولاتها الوطنية إما بشكل ثنائي أو جماعي، وفي بعض الحالات، اكتسى هذا الربط صبغة إقليمية جمع بين أعضاء تكتلات اقتصادية أو تجارية. وفي أغلب الأحيان، يكون القطاع الخاص ممثلا بالمؤسسات المصرفية و المالية هو الذي يتبنى مثل هذه المشاريع لتوسيع نشاط أعماله و تكون للبنوك المركزية دور المراقبة و الإشراف على سلامة و فعالية هذه الترتيبات التي تدخل في مجال نظم الدفع والتسوية التي تتولى البنوك المركزية دور مراقبتها كما هو وارد في التشريعات الدولية.

وقد عرفت مبادرات الربط بين المحولات الوطنية تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة، وذلك راجع لازدياد تنقل السكان بين دول العالم وبالتالي تزايد احتياجاتهم للوصول لخدمات مصرفية من بنوكهم. وقد ساعدت الطفرة التي عرفتها وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات في السنوات الأخيرة على ضمان فعالية أكثر لعمليات الربط وتخفيض التكلفة على المؤسسات المالية المشاركة في مثل هذه المشاريع.

ويعتبر الإطار القانوني من أهم العناصر التي ترتكز عليها عمليات الربط بين المحولات الوطنية، حيث أن من خلاله يتم تحديد واجبات ومسؤوليات الأطراف المشاركة، والجوانب القانونية الخاصة بإجراءات تسوية المدفوعات البينية، بالإضافة إلى بعض الجوانب التشغيلية. كما يضم الإطار القانوني الإجراءات الواجب إتباعها لحل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين العملاء والمؤسسات المشاركة.

وفي هذا الصدد، قام فريق عمل[1] منبثق عن اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية بإعداد هذه الورقة التي تهدف إلى تحديد عناصر الاتفاق الذي يتم في حالة أن طرفين يدير كل منهما محولا رغبوا في إبرام اتفاقية بموجبها يتم قبول البطاقات المصدرة من أحد الأطراف بشبكة الربط الخاصة بالطرف الآخر، ويتم تطبيق هذه الاتفاقية بين أطراف محلية تصدر بطاقات دولية.

[1] مكون من بنك الكويت المركزي والبنك المركزي المصري.

وتشمل الفقرة الأولى من هذه الورقة توضيحاً لأسلوب عمل المحولات ذات الأطراف الأربعة والثلاثة، ثم تشرح الورقة الخدمات المتاحة على البطاقات والتي تقدمها المحولات، ثم تنتقل إلى أهمية الربط بين المحولات وخاصة في الدول العربية من خلال تجربة مجلس التعاون الخليجي وتجربة شبكة "123" كمحول وطني داخل جمهورية مصر العربية.

وفي النهاية، تعرض الورقة العناصر المهمة لاتفاقية الربط بين محولين بما فيها الجوانب الفنية والإجرائية والقانونية بالإضافة إلى خلاصة وتوصيات مناسبة. وتشير الورقة إلى كل طرف كمشارك وتعكس الإطار العام للتعامل بين المشاركين الذي يحدد القضايا التي يجب تناولها والأسئلة الواجب الرد عليها، والإجابات المختارة التي تستند على خبرات جمهورية مصر العربية ودولة الكويت لتحديد التزامات المشاركين والقواعد اللازمة لتنفيذ تلك الاتفاقيات.

أولاً : أسلوب عمل المحولات

يرتبط المحول[2] (Switch) بشكل عام بما يعرف بالعلامة التجارية (Brand) ويوجد نوعان من المحولات: نوع يرتبط بالبطاقات الدولية وهي البطاقات البلاستيكية المستخدمة في الدفع التي تحمل علامة تجارية دولية مثل (MasterCard & Visa) ونوع يرتبط بالبطاقات المحلية وهي البطاقات التي تحمل علامة تجارية محلية مثل (123 في مصر وKNet في الكويت)، وتقوم بعض المحولات الوطنية بالتحويل بين البنوك المحلية حتى في حالة البطاقات التي تحمل علامة تجارية دولية. وتتم التعاملات على البطاقات من خلال الصرافات الآلية أو أجهزة نقاط البيع لدى التجار أو من خلال الانترنت.

وتعمل البطاقات بشكل عام إما من خلال أسلوب الأطراف الأربعة (4-Party Model) أومن خلال أسلوب الأطراف الثلاثة (3-Party Model).

ويعتمد الأسلوب الأول على وجود عدد من الجهات تقوم بإصدار البطاقات (1- البنك المصدر) وإمساك الحسابات الخاصة بتلك البطاقات (2- حامل البطاقة)، فيما تقوم بنوك أخرى بإدارة أجهزة القبول (3- البنك المحصل أو بنك القبول) من صرافات آلية ونقاط بيع لدى التجار (4- التاجر). وتكون وظيفة المحول في هذا الأسلوب هو التحويل ما بين البنك المحصل الذي يدير أجهزة القبول والبنك مصدر البطاقة، وتعتمد هذا الأسلوب شركات مثل (Master Card & Visa) بالإضافة إلى معظم المحولات الوطنية.

[2] تمت مطابقة المصطلحات الانجليزية مع كتاب "مصطلحات نظم الدفع" – صندوق النقد العربي 2007.

أما في ما يخص أسلوب الأطراف الثلاثة (3-Party Model)، فتتم إدارة حسابات البطاقات وحسابات أجهزة القبول لدى الشركة صاحبة العلامة التجارية وليس لدى البنوك وهو الأسلوب الذي تتبعه شركات مثل (American Express & Diners Club).

ولا يقتصر عمل المحول على تحويل العمليات بين البنك المصدر للبطاقة وبنك القبول، وإنما تكون المؤسسة المشغلة للمحول مسئولة أيضا عن إصدار القواعد والإجراءات السارية عند استخدام البطاقات التي تحمل العلامة التجارية للمحول. وتشمل تلك القواعد المواصفات الفنية للبطاقات وبرمجيات أجهزة القبول، بالإضافة إلى رسوم المعاملات (Interchange fees) وهي الرسوم التي يدفعها البنك مصدر البطاقة لبنك القبول مقابل استخدام النقد الخاص ببنك القبول في حالة إجراء عمليات السحب على الصرافات الآلية، أو الرسوم التي يدفعها بنك القبول إلى بنك الإصدار مقابل مخاطر الائتمان في حالة عمليات الدفع الإلكتروني عند نقاط البيع. كما تشمل القواعد أيضا رسوم التغيير (switching fees) ورسوم التقييم (assessment fees)، بالإضافة إلى قواعد حل المنازعات بين بنكي الإصدار والقبول وهي واحدة من النقاط الهامة التي تضمن بها الشركة أو المؤسسة صاحبة العلامة التجارية قواعد الأمان على البطاقات التي تحمل تلك العلامة بما يؤثر بشكل كبير على مصداقية العلامة التجارية وسمعتها لدى المستخدمين.

ثانياً: الخدمات التي تقدم من خلال البطاقات

تأتي أهمية البطاقة من الخدمات التي يمكن تقديمها من خلال البطاقة[3] ومن مدى قبول البطاقة داخل وخارج حدود الدولة التي تم فيها إصدار البطاقة. وفي ما يلي، قائمة بالخدمات التي يمكن تقديمها من خلال البطاقات والتي ترتبط بالبنك المصدر من جهة وبنك القبول من جهة أخرى والمحول بين البنكين، وتتراوح هذه الخدمات بين خدمات مالية وغير مالية (استعلامات):

- **السحب النقدي من خلال الصراف الآلي** (Cash Withdrawal): هي تلك الخدمة التي تتيح لحامل البطاقة إمكانية السحب النقدي من خلال ماكينة الصراف الآلي.

- **الاستعلام عن الرصيد** (Balance Inquiry): هي تلك الخدمة التي تمكن حامل البطاقة من الاستعلام عن معلومات تخص رصيد الحساب الخاص به.

[3] الخدمات المشار إليها هنا هي الخدمات المعتمدة لدى مجلس المدفوعات الأوروبي – المرجع " القواعد القياسية للبطاقات في منطقة SEPA " - ديسمبر 2009.

- **الإلغاء** (Cancellation): هي تلك الخدمة التي تمكن جهة قبول بطاقة الدفع من إلغاء عملية سبق قبولها. يجب أن يتم الإلغاء قبل عملية المقاصة التي ستشمل العملية الأولى لدى الجهة المصدرة لبطاقة الدفع. ويتم إطلاق اسم "العكس اليدوي" على عملية الإلغاء في بعض الأحيان.

- **نقل الأموال عن طريق بطاقة الدفع** (Card Funds Transfer): هي تلك الخدمة التي تمكن حامل بطاقة الدفع من استخدام البطاقة الخاصة به بهدف تحويل أموال من وإلى حساب البطاقة الخاص به، حيث لا يكون طرفي العملية معرفين على أنهما جهة قبول للبطاقة أو تاجر. وتتيح تلك الخدمة نقل الأموال على النحو التالي:
  - من حساب بطاقة الدفع إلى حساب بطاقة آخر حيث يعمل الحساب طبقا لـ(PAN[4]).
  - من حساب بنكي إلى حساب بطاقة الدفع.
  - من حساب بطاقة الدفع إلى حساب بنكي.

- **الاستعلام عن سريان بطاقة الدفع** (Card Validity Check): هي تلك الخدمة التي تمكن من الاستعلام عن ماهية سريان البطاقة وقبولها للاستخدام. وتعتبر عملية للاستعلام فقط وليس لها أي تأثير مالي على الحساب الخاص ببطاقة الدفع. ويطلق في بعض الأحيان على تلك العملية: عملية " طلب الاستعلام".

- **السحب النقدي بحضور صاحب البطاقة** (Cash Advance -attended): هي تلك الخدمة التي تمكن حامل بطاقة الدفع من السحب النقدي في حضوره سواء من خلال نقاط البيع أو لدى فروع البنوك، وتسمى أيضا (Cash Disbursement).

- **الإيداع النقدي** (Cash Deposit): هي تلك الخدمة التي تمكن حامل بطاقة الدفع من الإيداع النقدي في الحساب الخاص بتلك البطاقة. ويمكن إجراء هذه العملية في فروع البنوك أو من خلال نقاط البيع التي توفر تلك الخدمة.

- **الدفع المؤجل** (Deferred Payment): هي تلك الخدمة التي تمكن جهة قبول بطاقة الدفع من توثيق مبلغ بشكل مؤقت ثم إتمام العملية بالمبلغ النهائي خلال وقت محدد. وتستخدم تلك الخدمة عادة في مجال محطات البنزين وأكشاك التليفونات.

- **ملء وتفريغ محفظة النقود الإلكترونية** (e-Wallet Loading/Unloading Services): هي تلك الخدمات التي تمكن حامل بطاقة الدفع من تحويل الأموال بين محفظته الإلكترونية وحساب بطاقة الدفع الخاص به.

[4] انظر في الصفحة الأخيرة ـ المصطلحات والتعاريف.

- **الدفع بالتقسيط** (Installment Payment): هي تلك الخدمة التي تمكن جهة قبول بطاقة الدفع من خصم مبلغ مقابل فاتورة شراء سلعة أو خدمة ما من حساب معين على عدة أجزاء وخلال فترة زمنية محددة.

- **عدم الحضور** (No-Show): هي تلك الخدمة التي تمكن جهة قبول البطاقة من الخصم من حساب حامل البطاقة مبلغ معين لسبب أن حامل البطاقة لم يصل في الوقت المحدد ولم يقم بإلغاء الحجز مسبقاً في خلال المدة المحددة لذلك. وتستخدم تلك العملية عادة في الفنادق للحجز عن طريق بطاقة الدفع دون التواجد في وقت الحجز.

- **الإضافة بدون خصم سابق** (Original Credit): هي تلك الخدمة التي تمكن جهة قبول بطاقة الدفع من إضافة مبلغ على حساب بطاقة الدفع بدون أن تكون الإضافة إلحاقاً لأي عملية دفع سابقة.

- **عملية الدفع** (Payment): هي تلك العملية الأساسية التي تمكن حامل البطاقة من دفع مبلغ مقابل شراء أو الحصول على سلع أو خدمات وذلك عقب استخدام بطاقة الدفع.

- **خدمات ما قبل التوثيق** (Pre-Authorization Services): هي تلك الخدمة التي تتكون من خطوتين إجباريتين وخطوة اختيارية كما يلي:

  - **ما قبل التوثيق:** تمكن عملية ما قبل التوثيق جهة قبول البطاقة من حجز مبلغ معين لفترة زمنية معينة وذلك بهدف تأمين وجود ما يكفي لإتمام عملية لاحقة. تتم عملية ما قبل التوثيق لتأمين قيمة الدفع وذلك لعدم معرفة المبلغ النهائي وكذا التاريخ والتوقيت النهائي للعملية. (كما هو الحال في عمليات حجز الفنادق وإيجار السيارات) وتسمى أحيانا بعملية "الحجز".
  - **تعديل عملية ما قبل التوثيق (اختيارية ومتكررة):** تعديل عملية ما قبل التوثيق وهي تلك العملية التي تمكن جهة قبول البطاقة من تعديل المبلغ الذي تم حجزه آنفا في عملية ما قبل التوثيق. وهي ما يطلق عليه في بعض الأحيان عملية "تعديل الحجز".
  - **إتمام الدفع:** وهي تلك العملية التي تمكن جهة قبول البطاقة من إنهاء عملية الدفع التي تم الحجز المسبق للمبلغ المقابل لها من خلال خطوات ما قبل التوثيق وتعديلاتها.

- **تحميل وتفريغ البطاقة مسبقة الدفع** (Prepaid Card – Loading & Unloading): هي تلك الخدمة التي تمكن حامل البطاقة من تحويل مبالغ من و إلى الحساب الخاص بالبطاقة مسبقة الدفع.

- **عملية الدفع الخاصة بأشباه النقد** (Quasi-Cash Payment): هي تلك الخدمة التي تمكن حامل بطاقة الدفع من امتلاك أشباه النقد وهو ما يقبل التحويل إلى نقود سائلة، مثل الفيشات المستخدمة في الألعاب.

- **المدفوعات المتكررة** (Recurring Payment): حيث يقوم حامل البطاقة بتوثيق جهة قبول البطاقة للقيام بالخصم من الحساب الخاص بحامل البطاقة وذلك بصفة متكررة.

- **إعادة التغذية** (Refund): هي تلك الخدمة التي تمكن جهة قبول البطاقة من إعادة مبلغ معين لحامل بطاقة الدفع وذلك على نحو كلى أو جزئي، ولا ترتبط إعادة التغذية بالضرورة بعملية إلكترونية سابقة.

- **خدمة الدفع المرتبطة بالحصول على مبالغ نقدية** (Payment with Cash back): هي تلك الخدمة التي تمكن حامل البطاقة من الحصول على قيمة نقدية من جهة قبول البطاقة وقت إجراء عملية الدفع. ويتسلم حامل البطاقة المبلغ النقدي الزائد عن عملية الدفع عن طريق عملات ورقية نقدية أو معدنية.

- **عملية الدفع أو السحب النقدي مع تبديل العملة** (Payment or Cash Withdrawal with Dynamic Currency Conversion): هي تلك الخاصية التي تمكن حامل البطاقة من اختيار العملة التي تتم بها عملية الدفع أو السحب النقدي.

- **عملية دفع مبلغ مجمع** (Payment with Aggregated Amount)**:** هي تلك الخاصية التي تمكن جهة قبول بطاقة الدفع من تحديد مبلغ الدفع باستخدام مبالغ متعددة للحصول على المبلغ النهائي.

- **الدفع مع تأجيل التوثيق** (Payment with Deferred Clearing): هي تلك الخاصية التي تمكن جهة تحصيل البطاقة من تأجيل توثيق العملية. ومثال على ذلك عمليات الدفع للخدمات الصحية.

- **الدفع مع زيادة المبلغ** (Payment with Increased Amount): هي تلك الخاصية التي تمكن حامل البطاقة من زيادة المبلغ الذي سيتم دفعه وذلك عن طريق إضافة مبلغ آخر مثل الإكراميات.

- **الدفع المرتبط ببيانات ولاء العميل** (Payment with Loyalty Information): هي تلك الخاصية التي تمكن جهة قبول بطاقة الدفع من قبول أمر الدفع مع زيادة نقاط الولاء الخاصة بالعميل.

- **عمليات الدفع المرتبطة بمعلومات خاصة ببطاقات الشراء وبطاقات الشركات** (Payment with Purchasing or Corporate Card Data): هي تلك الخاصية التي تسمح بإضافة بيانات تخص عملية الدفع وتتم عادة عند استخدام بطاقات الدفع الخاصة بالشركات، وتشمل تلك البيانات ضريبة القيمة المضافة، بعض الأرقام الإشارية، أو معلومات تخص الفاتورة وغيرها.

- **رصيد الحساب** (Unsolicited Available Funds): هي تلك الخاصية التي تمكن جهة إصدار بطاقة الدفع من الإعلام عن رصيد حساب البطاقة وذلك من خلال رسالة الرد على عملية التوثيق.

وفي الأخير، تعتمد قيمة المحول بشكل كبير على نوعية الخدمات المضافة التي يقدمها لحاملي البطاقات. ولعل أن الخدمة الأساسية المفروض أن يقدمها أي محول هي التمرير (Routing) بين البنك المصدر وبنك القبول، إلا أن الزيادة من الخدمات المقترحة تزيد من ربحية المحول بشكل عام مما يمكنه من تخفيض أسعار الخدمات الأساسية.

ثالثاً : أهمية الربط الإقليمي بين محولات الدول العربية

تتولى إدارة المحولات الوطنية في معظم الدول العربية إما البنوك المركزية أو شركات وطنية تابعة للبنوك المركزية أو مملوكة للبنوك التجارية المحلية. وتنبع أهمية الربط بين المحولات العربية في قيام تكامل بين المؤسسات المالية العربية، حيث أن ربط محول وطني في بلد ما بمحول آخر ببلد آخر ينتج عنه بشكل مباشر ربط كل بنوك البلد الأول بكل بنوك البلد الثاني مباشرة وخلق ترتيبات تسمح بتقديم الخدمات بين المصارف الموجودة بالبلدين.

وربما من الأهمية الإشارة إلى أن عملية ربط المحولات تتبعها بالضرورة خلق مواصفات قياسية لتبادل العمليات المصرفية بين البلدين وهو ما يؤدي في حالة توسعه إلى خلق منطقة اقتصادية يتم فيها استخدام بطاقات الدفع داخل كل الدول العربية، وهي تجربة تشبه إلى حد كبير تجربة منطقة اليورو الموحدة (SEPA). وبما أن الاتفاقات الثنائية في مجال المحولات وقبول البطاقات تخلق ترتيبات بينية قابلة للتوسع، فإن الربط الإقليمي للمحولات تكتسب أهمية كبيرة خاصة في إطار المشروع الذي تجري مناقشته حالياً في صندوق النقد العربي والذي يخص "إنشاء آلية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية".

رابعاً: التطور في أعمال المحولات بالدول العربية

أ- **تجربة إنشاء الشبكة الخليجية بين دول مجلس التعاون الخليجي:** في إطار أهداف مجلس التعاون الخليجي وفقاً لنظامه الأساسي، التي تسعى بموجبه إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف، فقد تم تشكيل لجان متخصصة في المجلس لوضع البرامج والآليات المناسبة للوصول إلى أقصى مراحل من التعاون والتكامل. ومن ضمن اللجان العاملة في هذا الإطار لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية التي تسعى إلى تحقيق متطلبات الإتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس وتعمل على إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في السياسات النقدية والتشريعات المصرفية.

ونظراً لأهمية ربط شبكات الصراف الآلي بين دول مجلس التعاون، قررت لجنة المحافظين في اجتماعها الحادي والعشرين الذي عقد بتاريخ 13 سبتمبر 1994م دعوة لجنة فنية من الدول الأعضاء لمناقشة ربط شبكات الصراف الآلي في دول المجلس.

وقد عقدت اللجنة اجتماعات متتالية لتنفيذ قرار لجنة المحافظين، نتج عنها ربط جميع شبكات الصراف الآلي في دول مجلس التعاون مع بعضها تحت شعار الشبكة الخليجية (GCCNET) بحيث يستطيع سكان دول المجلس الاستفادة من الخدمات المصرفية التي تقدمها أي من الشبكات الوطنية بشكل مباشر.

وتوفر الشبكة الخليجية العديد من المزايا لمستخدميها مقارنة بالشبكات العالمية المماثلة من أهمها تقديم خدمات الصراف الآلي برسوم مخفضة، تدني هامش أسعار الصرف بين عملات دول مجلس التعاون وتسوية الحسابات بين الدول الأعضاء بعملات دولها دون الحاجة إلى فتح حسابات بعملات غير خليجية. وتمتاز شبكة الربط الخليجية (GCCNET) بخدمات وتسهيلات مصرفية لربط أجهزة الصراف الآلي للبنوك الأعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي .

وعلى صعيد التطور المستمر للخدمة، يتم عقد اجتماعات دورية بمقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض لبحث سبل تطوير الخدمة، ومناقشة عدة قضايا وحلول متعلقة بالشبكة الخليجية كالتحول إلى أنظمة EMV.

ب- تطوير شبكة "123" كمحول وطني داخل جمهورية مصر العربية: في عام 2008، قام البنك المركزي المصري بشراء حصة 27% من شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي (EBC) والتي كانت تدير محول مصري يدعم بطاقات "123" التي تصدرها البنوك المصرية، كما قامت وزارة المالية بشراء حصة مماثلة في نفس الوقت بينما احتفظت البنوك المصرية بملكية باقي الشركة. وقد تلى ذلك إعلان المحول كمحول وطني وحيد وتم تدعيم دوره في الربط بين البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية وكذلك الربط مع شبكات إقليمية عربية وشبكات عالمية، وذلك بهدف تيسير التعاملات المالية من خلال شبكتي الصرافات الآلية ونقاط البيع.

ويهدف الربط مع الشبكات الإقليمية العربية والعالمية التيسير على زوار جمهورية مصر العربية سواء السياح أو المصريين العاملين في الدول العربية في استخدام بطاقاتهم بيسر وسهولة في الشراء أو السحب النقدي.

وانطلاقا من هذا المفهوم، فقد قام المحول الوطني "123" بإبرام اتفاقيات ثنائية مع مجموعة من الشبكات الإقليمية العربية لقبول بطاقاتهم على شبكة المحول الوطني "123"، حيث تم الربط مع كل من الشبكة الكويتية (KNET)،

والشبكة القطرية (NAPS)، والشبكة البحرينية (Benefits)، والشبكة السودانية (SUDAPAN). وقد أسهم هذا الربط في المزيد من الراحة والسهولة لحاملي تلك البطاقات في الاستخدام الآمن لبطاقاتهم داخل مصر، هذا بالإضافة إلى أنه يتم حاليا اختبار قبول بطاقات الشبكة الوطنية "123" على كل من الشبكة الكويتية (KNET) والشبكة السودانية (SUDAPAN) والذي سيعود بالنفع على حاملي بطاقات الشبكة الوطنية و سيدعم كذلك حركة النقود بين البلدين. كما تم وضع خطة إستراتيجية لربط المحول الوطني "123" مع الشبكات الإقليمية لدول المغرب العربي: ليبيا، الجزائر، تونس والمغرب، وذلك لتوسيع منظومة الربط مع دول شمال إفريقيا. هذا بالإضافة إلى خطة للربط مع باقي دول الخليج العربي لتوسيع منظومة الربط مع الدول العربية، والذي يعود بالنفع على كلا الطرفين في حركة تداول النقد.

بالإضافة إلى ما سبق، تم ربط المحول الوطني "123" مع شبكة ماستر كارد العالمية كمحول محلي للشبكة حيث يتم إجراء التمرير (Routing) بين البنوك المحلية لكل البطاقات التي تحمل العلامة التجارية لشبكة ماستر كارد من خلال محول "123"، بالإضافة إلى إصدار بطاقات تحمل كل من علامتي القبول لشبكة المحول الوطني 123 وشبكة ماستر كارد العالمية. وقد تم مؤخراً الربط مع الشبكة الصينية (China Union Pay) من خلال اتفاقية تتيح لحاملي بطاقات الشبكة الصينية استخدام شبكة صرافات المحول الوطني "123". وبالإضافة إلى الاتفاقيات السابقة، تم عقد اتفاقيات ثنائية أخري مع كل من داينرز كلوب وأمريكان اكسبريس لقبول بطاقاتهم على الصرافات الآلية لشبكة المحول الوطني "123".

كما يعمل المحول الوطني "123" على بناء البنية الأساسية للعمل كمحول في عمليات الدفع من خلال الهاتف المحمول، وقد صدرت قواعد البنك المركزي المصري لعمليات الدفع من خلال الهاتف المحمول لتسمح للبنوك بإنشاء أنظمتها الخاصة والبدء في العمل مع شبكات الهاتف المحمول. واشترطت القواعد أن يسمح كل بنك بعمليات التحويل إلى بنوك أخرى تعمل مع شبكات هاتف محمول أخرى على أن يتم التحويل من خلال المحول الوطني.

خامساً: العناصر المهمة لاتفاقية الربط بين محولين

1. **نطاق الاتفاقية:** يجب أن يتفق المشاركون على نموذج التعاون الذي سوف يحكم العلاقات بينهم من خلال الاتفاقية الموقعة. وبموجب ذلك، فإن المشاركين يجب أن يحددوا وسيلة التفويض ونوع البطاقات المستخدمة، وذلك وفقاً لما يلي:

- **وسيلة التفويض:** الاتفاق بين المشاركين بشبكة الربط يشمل إصدار و/أو قبول أساس التوقيع أو الرقم السري PIN أو الشريحة الإلكترونية Chip أو دمج أكثر من أساس من الأسس المذكورة.

- **نوع البطاقات :** الاتفاقية بين المشاركين يجب أن تحدد إذا ما كان سيتم إصدار البطاقات المدينة أو البطاقات الدائنة أو بطاقات الدفع المسبق.

- **النقاط المقبولة:** يحدد المشاركون نوع النقاط المقبولة بشبكة الربط والتي من الممكن أن تكون نقاط البيع أو ماكينات الصراف الآلي أو كليهما.

- **طبيعة المشاركين:** المشاركون قد يكونوا إما مشارك مصدر " Issuer " أو مشارك محصل " Acquirer " أو مشارك مصدر / محصل في ذات الوقت.

وتختلف مسئولية كل مشارك وفقاً لطبيعته، وذلك كما يلي:

- المشارك المصدر Issuer: هو المشارك الذي يهدف إلى قبول البطاقات التي يصدرها - التي تحمل علامات تجارية محلية أو دولية – بشبكات ربط أخرى.

- المشارك المحصل Acquirer: هو المشارك الذي يقبل البطاقات المصدرة من المشارك المصدر، ويستقبل العمليات الناتجة عنها بشبكات الربط الخاصة به و يقوم بتسويتها.

- المشارك المصدر/ المحصل Issuer / Acquirer : في بعض الأحيان، يكون المشاركون أطرافا في اتفاقيات تبادلية مع شبكات ربط أخرى، وكمثال لذلك عندما يكون المشارك المصدر اتفق على أن يقبل علامة تجارية لبطاقة مشارك آخر وفي ذات الوقت يتم قبوله في شبكة المشارك الآخر.

2. مسئوليات المصدر

- **التزامات المصدر:** أي مشارك (مصدر) سيكون مسئولاً من الناحية القانونية اتجاه المشارك المحصل عن كل عملية تبادل صرح بها هو أو وكيله المعتمد، ويكون مسئولاً عن تسويتها بكامل مبلغ العملية. ومن ناحية أخرى فإن المشارك المصدر لن يكون مسئولاً عن أي عملية تم التصريح بها بطريقة غير صحيحة أو بطريقة احتيالية، وتمت نشأتها في ظروف تجعل من المشارك المحصل مسئولاً.

- **العملية الفورية:** يجب على المشارك المصدر أن يكون قادراً على توفير الحد الأدنى من الدعم للعمليات المالية الفورية On-Line Financial Transaction وذلك على النحو الموضح أدناه:

خدمات نقاط البيع:

- عمليات الشراء.
- السحب النقدي بحضور صاحب البطاقة
- المعاملات الفريدة / الاستثنائية.
- إعادة التغذية.

خدمات الصراف الآلي:

- السحب النقدي / المسبق.
- الاستعلام عن الرصيد.
- الإلغاء الكلي أو الجزئي لعمليات الصراف الآلي.

عمليات الصراف الآلي الفورية يمكن أن تتضمن الآتي:

- تغيير الرقم السري.
- إيداع النقد.
- كشف حساب مختصر.
- التحويل بين الحسابات.
- سداد الفواتير.
- تحذير إنتهاء صلاحية البطاقة.

خدمات نقاط البيع الأخرى يمكن أن تتضمن الشراء من الإنترنت.

- **مواصفات البطاقة:** المشارك المصدر يحتاج التأكد من توافر مواصفات البطاقة المتفق عليها لضمان قبولها، هذه المواصفات تتضمن الخصائص المعيارية للبطاقة، خطة الترقيم، متطلبات المسار ومحتوياته Track requirements.

الخصائص المعيارية للبطاقة Card Standards: البطاقة المقبولة بشبكة الربط يجب أن تكون مواصفاتها مطابقة للمواصفات المحددة بمعايير الأيزو (ISO) من أهمها المعايير التالية:

هوية البطاقة – المواصفات الخارجية	ISO 7810
هوية البطاقة – تقنية التسجيل – الطباعة على البطاقة	ISO 7811/1
هوية البطاقة – تقنية التسجيل – الشريط المغناطيسي	ISO 7811/2
هوية البطاقة – تقنية التسجيل – موضع الطباعة	ISO 7811/3
هوية البطاقة – تقنية التسجيل – موضع المسارات 1،2 المخصصة للقراءة فقط	ISO 7811/4
هوية البطاقة – نظام الترقيم وآلية التسجيل لتعريف المصدر	ISO 7812
هوية البطاقة – بطاقات المعاملات المالية	ISO 7813

خطة الترقيم Numbering Scheme: رقم هوية المؤسسة يجب أن يذكر من خلال الستة أرقام الأولى من رقم الحساب، ويجب أن يتم تعيينه مباشرة للمصدر من قبل الأيزو، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مؤسسة الفيزا أو الماستر كارد.

متطلبات المسار Track requirements: " مؤسسة المعايير الأمريكية الوطنية / للخدمات المالية – بطاقات المعاملات المالية – ترميز الشريط المغناطيسي " ANSI X4.16 تحدد الخصائص الخارجية والكيميائية والمغناطيسية للشريط المغناطيسي بالبطاقة، وتلك المعايير تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى لحجم الشريط وموقع المسارات الثلاثة للترميز (بعض البطاقات تتوفر على مسار رابع خاص بها).

إذا كان للمحصل Acquirer أية بيانات خاصة مطلوبة، فإنه على المشارك المصدر أن يحددها بمسارات البطاقة، آخذاً في الاعتبار أن المسار الثالث يستخدم مسار للكتابة والقراءة، وعلى البنوك – كمشارك محصل – لدى استخدامها للمسار الثالث التأكد من عدم الكتابة على بيانات المصدر.

3. مسئوليات المحصل

أ- **التزامات المحصل:** المشارك المحصل أو أي من البنوك التابعة له يتحمل كافة المسئوليات عن أي عملية سحب آلي عندما تتم الموافقة وتحويل العملية إلى جهاز الصراف الآلي لصرف النقود، وذلك بعد استلام رفض وإنكار المشارك المصدر للعملية. ويكون المشارك المحصل مسئولاً أيضاً عن أي عملية صراف آلي عندما يتم صرف النقود بنجاح والمشارك المحصل قام فيما بعد بإلغاء العملية للمصدر.

وبالنسبة لنقاط البيع، فإن المشارك المحصل يتحمل كافة المسئولية عندما تتم الموافقة وتحويل العملية إلى جهاز نقطة البيع لإتمام الشراء، وذلك بعد استلام رفض أو إنكار العملية من المشارك المصدر.

ب- **تبادل المسار والأولويات:** المشارك المحصل عادة يوجه العمليات مباشرة للمشارك المصدر في حالة الاشتراك في العلامة التجارية. هذا وعلى المشاركين بشبكة الربط الاتفاق على أولويات التوجيه، ومثال لذلك عندما يكون المشارك المحصل يتطلب منه الأمر توجيه عملية لبطاقة الفيزا أو الماستر كارد من خلال شبكة طرف ثالث لعدم وجود منفذ لهم ببلد المحصل. ونفس الشيء فيما يتعلق بتفضيل الشبكة المحلية لدى استخدام بطاقات ذات علامة تجارية محلية/إقليمية لعمليات الصراف الآلي، بينما يتم استخدام علامة تجارية دولية (الفيزا أو الماستر كارد) للعمليات الخاصة بنقاط البيع.

وتستطيع بعض الدول أن تتصل بشبكات دولية أو إقليمية عبر شبكات البلاد المجاورة من خلال استخدام تلك الشبكات كشبكات لها أولوية Default Network.

يتوجب على المشاركين المصدرين أن يخطروا المشاركين المحصلين بالرقم التعريفي للبنك BINs[5]، مع إيضاح كيفية استخدامه في إطار الاتفاقيات المبرمة.

ج- **الشعار:** المشاركون في اتفاقية التبادل لهم خياران فيما يتعلق بمستخدم البطاقة ومعرفته لشبكة الربط، وذلك وفقاً لما يلي:

الاختيار الأول: المشارك المحصل يظهر بوضوح الشعار الخاص بالمصدر على كل من ماكينة الصراف الآلي ونقاط البيع.

الاختيار الثاني: المشاركون في شبكة الربط سيكون لديهم شعار جديد للشبكة، والمشاركون المحصلون في هذه الحالة يظهروا بوضوح الشعار على ماكينة الصراف الآلي ونقاط البيع ليظهروا للعملاء قبولهم لشبكة الربط، كما أن المشاركين المصدرين يقوموا بطباعة شعار الشبكة على البطاقات المصدرة.

د- **شاشات أجهزة الصراف الآلي:** المشارك قد يكون له الحق في الموافقة على المتطلبات الفنية لشاشات ماكينة الصراف الآلي، والتي يمكن أن تتضمن الآتي:

1. إدخال الرقم السري.
2. اختيار المعاملات .
3. اختيار مبالغ السحب النقدي.
4. سحب البطاقة .
5. سحب النقد والإيصال
6. الاستعلام عن الرصيد وسحب الإيصال.
7. طلب معاملات أخرى.
8. المعاملة قيد التنفيذ.
9. إعادة إدخال الرقم السري
10. الإخطار بعدم كفاية الرصيد.
11. عبارة الشكر / إنهاء المعاملة.
12. إلغاء المعاملة.
13. نفاذ وقت المعاملة للعميل.
14. عدم اكتمال المعاملة.

فضلاً عن ذلك فإن المشارك قد يكون له الحق في تحديد بعض المواصفات مثل اللغة، البيانات المطلوب ظهورها كحد أقصى مسموح به.

[5] أنظر في الصحفة الأخيرة ـ المصطلحات والتعاريف.

ه- الإيصـــالات: المشارك له حق الموافقة على البيانات المطلوبة بالإيصال المستخرج من ماكينة الصراف الآلي، والذي يجب أن يتضمن البيانات التالية:

1. اسم البنك.
2. موقع ماكينة الصراف الآلي.
3. التاريخ والوقت.
4. تعريف ماكينة الصراف الآلي.
5. تعريف المعاملة (رقم مسلسل).
6. رقم البطاقة PAN (غير كامل).
7. الوظيفة المنفذة.
8. المبلـغ.
9. حقل الرمز الخاص بالأيزو.
10. رصيد الحساب المتبقي والمتاح.
11. رسالة شكر.
12. رمز الخطأ.

4. التسوية: التسوية هي العملية التي من خلالها يتم تحريك الأموال كنتيجة لمعاملات حامل البطاقة وذلك من خلال شبكة المشاركين.

أ- **نموذج التسوية:** هناك أكثر من نموذج للتسوية من الممكن استخدامها من خلال مجموعة شبكات الدفع، وذلك وفقاً لما يلي:

- **تسوية ثنائية:** المشاركون يقوموا بتسوية مستقلة مع كل كيان تمت معه معاملات التبادل، وذلك بشكل متداخل ومتواصل كشبكة أو نموذج.

- **تسوية متعددة الأطراف:** تسوية مركزية مع كل مشارك من خلال محول رئيسي.

هذه الورقة ستناقش نموذج التسوية الثنائية بالتفصيل حيث يتم استخدام النموذج بتوسع إقليمي.

ب- **دورة التسوية:** يتم عادة احتساب مبلغ التسوية لكل مشارك لكل يوم عمل وإما تتم التسوية في ذات يوم العمل أو يوم العمل الموالي. يجب على المشاركين في عمليات التبادل أن يتفقوا على دورة التسوية المطبقة، وغالباً تتم التسوية إما بتاريخ العملية ذاته أو تاريخ العملية يضاف إليه يوم أو يومين.

ج- **حسابات التسوية:** تحدد حسابات التسوية في إطار نموذج التسوية الذي سيتم الاتفاق عليه من قبل المشاركين. وفي حالة التسوية الثنائية، يجب أن يحتفظ المشاركون بحساب تسوية في بلد المشارك الآخر، ويجب تحديد عملة ذلك الحساب. وتدار طريقة تسوية تلك الحسابات والإجراءات المتبعة لتحويل الأموال فعلياً في إطار اتفاقية ثنائية بين المشاركين.

مبلغ الأموال المبدئي بحسابات التسوية سوف يتم تحديده وفقاً لتقدير حجم المعاملات المتوقعة و/أو أي قيمة يتم الاتفاق عليها بين المشاركين. طبيعة الحساب (مدين أو دائن) يحدد ويتم الاتفاق عليه بواسطة المشاركين بالشبكة.

د- **إيقاف العملية:** كافة المشاركين سوف تعمل على قدم المساواة فيما يتعلق بإجراءات التسوية التي بموجبها يتوقف يوم العمل لكل مشارك في وقت محدد، وعلى كل مشارك في نهاية يوم العمل الخاص به أن يرسل إلى المشاركين الآخرين رسالة إلكترونية تشير إلى انتهاء يوم العمل. ويرسل كل من المصدر والمحصل رسائل إلكترونية بالمجاميع لكل مشارك. هذه المجاميع سوف تعكس العمليات التي نفذت بين المشاركين خلال يوم العمل الذي تم إقفاله. وفي حال استلام الرسائل الخاصة بالتوقف و المطابقة، يتم إرسال تعزيز بالاستلام للرسائل.

ه- **المطابقة Reconciliation:** بعد إرسال رسائل إنهاء يوم العمل، تبدأ إجراءات المطابقة بين المحصل Acquirer والمصدرين Issuers، وفي حالة وجود أي خلافات بين المبالغ التي يتم الإقرار عنها من قبل المحصل والمبالغ التي تم تحويلها من قبل المصدر، يقرر كلا الطرفين - في إطار الاتفاقية – كيفية حل هذا الخلاف، وأي من التقريرين (المحصل / المصدر) يكون ملزماً حتى يتم بحث الخلاف وحله، وما هو الوقت المحدد لحل مثل تلك الخلافات. كما يجب أن يتم الاتفاق من قبل المشاركين على إجراءات التسوية للمبالغ المستحقة، ويوم التعديل، وسعر الفائدة المطبق إذا تطلب الأمر ذلك؟

و- **إجراءات التسوية:** يتم تحويل المبالغ إلى المشارك المحصل من خلال عملية التسوية. وفي حالة ما إذا كان المشارك يعمل كمصدر ومحصل، فإن الأمر يحتاج تحديد ما إذا كانت نتيجة التسوية ستكون (مدينة / دائنة) أو (دائنة / مدينة) أو بالصافي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى المقاصة التالي بين اثنين من المشاركين يجب أن يأخذ في الاعتبار قبل إنجاز التسوية، ورغم أن التسوية بدون إجراء مقاصة تتطلب أن يتواجد احتياطي أكبر بحساب التسوية، إلا أن هذا البديل يكون أسهل وأكثر وضوحاً. ومن ناحية أخرى، فإن إجراء المقاصة يتطلب احتياطي أقل بحساب التسويات وهو ما يعني حاجة أقل لاستخدام عملات مختلفة.

هناك قضايا أخرى تحتاج للمناقشة، منها مثلاً ما إذا كانت التسوية سوف ينتج عنها خصم أم إضافة، فإذا كانت النتيجة خصم، فإن الأمر يتطلب، في هذه الحالة، وجود تصريح بالخصم من المصدر للمحصل مع الأخذ في الاعتبار مناقشة حدود التصريح والإجراءات الخاصة به.

ز- **الاستثناءات:** إذا اختار المشارك استخدام حساب دائن، فمن المحتمل فشل التسوية بسبب عدم كفاية الرصيد، وفي هذه الحالة يتفق المشاركون على الوقت والإجراءات المتبعة لمعالجة هذا الوضع الاستثنائي. بالإضافة إلى إقرار سياسة للتصحيحات (Remedies) يتم أخذها في الاعتبار كأن يتم دفع المبلغ مع الفوائد أو أية رسوم تأخير.

يجب أن يتم الاتفاق بين المشاركين على الفوائد ورسوم التأخير المتعلقة بتأخير التسوية وكذلك العملة المستخدمة وقيمة رسوم التأخير، بالإضافة إلى أهمية تحديد تاريخ تحصيل رسوم التأخير.

ح- **العملات الأجنبية:**

- **عملة المعاملة**: عملة المعاملة يجب أن تكون محددة بالاتفاقية المبرمة بين المشاركين (المصدر والمحصل). ويجب أن تكون هناك عملة أخرى متخذة كأساس من الممكن أن تكون الدولار الأمريكي أو اليورو.

- **تحويل العملة** : تحويل العملة من الممكن أن يتم بواسطة المشارك المصدر أو المشارك المحصل.

- **سعر التحويل**: سعر التحويل قد يكون ثابتاً أو متغيراً وفقاً لسياسة سعر الصرف بالبلدين. وأي ارتفاع في السعر –في حالة كونه ثابتاً- يجب أن يتم التفاوض عليه بين المشاركين.

- **وقت ومصدر سعر الصرف:** يتفق المشاركون على مصدر سعر الصرف الممكن استخدامه والأوقات الخاصة بتحديد السعر والتي يجب أن يتم تحديثها. من المصادر التي يمكن الرجوع إليها لتحديد سعر الصرف، وكالة أخبار **رويترز Reuters** أو الأسعار المعلنة من البنوك المركزية.

ط- **النزاعات:** أي نزاع ينشأ بالنسبة لتسوية المبالغ أو الرسوم يجب أن يتم حله برضا الطرفين. وفي كل الأحوال يجب أن تكون هناك مطالبات بإضافة إرشادات لطريقة معالجة حالات التزوير وذلك للمشاركين بالشبكة. وعلى أي حال فإن دورة الإجراءات فيما يتعلق بالنزاعات يجب أن تتضمن الآتي:

- آخر موعد لقبول المطالبة ومراجعتها.

- أخر موعد حتى تكون المطالبة روجعت والمستندات المؤيدة تم إرسالها من المحصل للمصدر لبحث المطالبة.
- آخر موعد ليقوم المصدر برد المبالغ و/أو الرد على مطالبة حامل البطاقة.
- آخر موعد لرد المصاريف.
- آخر موعد للتحكيم.

5. الرسوم والمصاريف:

أ- **المصاريف:** مصاريف ربط الشبكة وصيانتها ومتابعتها من الموضوعات التي تحتاج إلى مناقشتها والاتفاق عليها بين المشاركين. هناك نماذج مختلفة فيما يتعلق بالشبكة ومصروفات الربط وإقرارها. إما أن يدفع أحد الطرفين مصروفات ربط الشبكة (عادة المصدر)، إلا أن بعض الاتفاقيات تعكس تقسيم المصروفات بين المشاركين.

ب- **رسوم التسوية:** يتفق المشاركون على الآتي:
- رسوم التسوية.
- عملة الرسوم.
- تاريخ السداد.
- طريقة الاستحقاق.
- تقارير التسوية.
- القواعد الخاصة برسوم المنازعات.
- رسوم المعاملة (Interchange fees) فيما يتعلق بنقاط البيع وماكينات الصراف النقدي.
- تحديد الرسوم وفقاً لنوع العملية.
- الرسوم الخاصة بالعمليات الملغاة.

6. متطلبات عامة للمشاركة: تستدعي المشاركة في الشبكة الاتفاق على المتطلبات التالية والالتزام بها:

أ- **الرسائل:** يؤسس ويحدد كل مشارك مواصفات لنظام نقل الرسائل فيما بين نظام الحاسب الآلي الخاص به ونظام الحاسب الآلي للمشاركين الآخرين. ويقوم المشارك بإدخال العملية بالشبكة وفقاً لمواصفات نظام نقل الرسائل الخاص به، كما يكون مسئولاً عن دقة محتويات الرسالة التي تمت بنقطة الإدخال.

ب- **التوثيق:** يجب على المشاركين أن يجتازوا اختبار التوثيق مع كافة المشاركين المرتبطين عن طريق الشبكة، وكل مشارك يجب أن يعتمد كل مشارك آخر ويوافق على أن التوثيق ناجح قبل البدء في تنفيذ أي عملية.

وعندما يتم التوثيق الرسمي ، يجب أن يبلغ المشاركون الأطراف الأخرى عن أي تغييرات جوهرية بنظام الحاسب الآلي لديهم، والذي من الممكن أن يؤثر في الربط مع المشاركين الآخرين لدى تبادل الخدمة. ويجب أن يتم الاتفاق على الإجراءات الخاصة بطلبات التغيير وإدارة التغيير بين المشاركين. ويحدد المشاركون، في حالة الإقرار عن أي تغييرات، إذا كان الأمر يتطلب إعادة التوثيق أم لا.

ج- **الأمان:** يجب أن يتوافق المشاركون مع متطلبات ومعايير الأمان المتفق عليها بين المشاركين في الشبكة، والمتعلقة بالرموز والأرقام السرية وإجراءات العمليات ومواصفات البطاقة. المشاركون الرئيسيون المسئولون عن تطوير وتحسين وتخزين ونشر وتنفيذ معايير الأمان هما هيئتي "مجلس معايير السرية للبطاقات الشخصية" و "EMVCo"[6]. المعايير الخاصة بالـ (PCI) نشأت لمساعدة الهيئات في منع عمليات الاحتيال لبطاقات الائتمان من خلال زيادة الرقابة على البيانات بما يقلل من حجم التعرض للخطر. ومن ناحية أخرى، فإن مواصفات الـ (EMV) تساعد على التشغيل البيني العالمي والتوافق بين بطاقات الدفع الذكية وأجهزة القبول لها. والأمر على النحو المتقدم يعتبر الهدف الأساسي من الالتزام بمعايير مثل (PCI EMV,).

د- **عدم التمييز:** يجب أن يتعامل المشاركون بحيادية كاملة بدون أي تحيز أو تمييز، بحيث أن كل البطاقات الصالحة تكون مقبولة للاستخدام من خلال شبكة الربط بكل أجهزة القبول المتاحة من قبل المؤسسات المشاركة. ويجب ألا يكون أي تحيز من قبل أي مشارك ضد أي بنك أو مشارك آخر في عمليات تشغيل أو قبول العمليات المستلمة من هؤلاء المشاركين الآخرين في الشبكة.

ه- **الالتزام العام:** كل مشارك يعتبر مسئولاً اتجاه المشاركين الآخرين فيما يتعلق بأي خسائر تحدث بسببه والتي لا يمكن حلها بين الأطراف، وذلك عندما تكون الخسائر حدثت كنتيجة لما يلي:

- إهمال أو احتيال تم تنفيذه بواسطة المشارك أو موظفيه أو وكلاء عنه.
- إخفاق المشارك أو موظفيه أو وكلاء عنه في الالتزام بالمعايير والإجراءات المتفق عليها بين المشاركين.
- كافة الالتزامات التي يتعرض لها المشارك سوف تكون في حدود مبلغ العملية المشمولة بالبحث.

[6] أنظر في الصفحة الأخيرة ـ المصطلحات والتعاريف.

و- **الأداء ومستوى الخدمة:** يجب أن يتوافق المشاركون مع اتفاقية مستوى الخدمة Service Level Agreement، التي تحدد مستوى الخدمة المتوقعة من كل مشارك.

ز- **الخدمات المتاحة:** يجب أن يتفق المشاركون بالشبكة على المتطلبات التي يجب توافرها في ماكينات الصراف النقدي ونقاط البيع، مثل ساعات تشغيل الخدمة وساعات التوقف والسرعة وأداء نقاط القبول. فضلاً عن ذلك، فإن إمكانية وجود شبكات مضيفة يجب أن يتم الاتفاق عليه للتأكد من التوجيه المناسب وإتاحة المعاملات المتبادلة.

ح- **الاحتفاظ بالسجلات:** يجب أن يتفق المشاركون في اتفاقية الربط المتبادل على أن الحد الأدنى لفترة الاحتفاظ بالسجلات ينبغي أن تتوافق والمتطلبات القانونية. وفي حالة أن القانون لا يتعرض لتلك الفترة، فيجب تحديد تلك الفترة والاتفاق عليها بين كافة المشاركين، علما أن تلك الفترة تتراوح ما بين سنة إلى ثلاث سنوات على مستوى العالم، ومن الممكن الاحتفاظ بالسجلات عن طريق أي وسيلة حفظ مقبولة قانوناً.

ط- **التقاريـر:** يجب أن يتفق المشاركون على التقارير المطلوبة لأغراض الإحصائيات أو التسويات، كما يجب الاتفاق على وسيلة تسليم تلك التقارير سواء إلكترونياً أو يدوياً، بالإضافة إلى أهمية الاتفاق على دورية تلك التقارير وأوقات تسليمها، فضلاً عن الرسوم الخاصة بتلك التقارير ومستوى سرية البيانات المدرجة بها.

ي- **القواعد الملزمة من قبل سلطة النقد:** يجب أن يقر المشاركون بالتزامهم بأي قواعد ملزمة أو شروط أو تحفظات موضوعة على شبكة الربط من قبل السلطة النقدية ببلاد المشاركين.

ك- **السريـــة:** على كل مشارك ألاَ يفصح لأي طرف ثالث عن أي معلومات ذات علاقة بالعمليات الخاصة بأي مشارك آخر إلا بعد الحصول على موافقة كتابية منه. بالإضافة إلى ذلك فإنه على المشاركين ألاَ يفصحوا عن أي معلومات بشأن عمليات يكون ضمن أطرافها أحد المشاركين أو تاجر أو حامل بطاقة أو أي طرف آخر ، فيما عدا في الحالات الآتية:

- أن يكون الإفصاح لطرف هو أساساً طرف في العملية أو طرف أساسي له تأثير على العملية.
- المعلومات هامة لأغراض التدقيق.
- أن يكون الإفصاح وفقاً لمتطلبات القانون.

ل- **اتفاقية عدم الإفصاح:** اتفاقية عدم الإفصاح بين كافة المشاركين قد تكون هامة لضمان الحفاظ على البيانات الخاصة بكل مشارك. شروط تلك الاتفاقية تتضمن، و لا تقتصر على، وثائق الاتفاق والسياسات والإجراءات والقواعد والمعايير التقنية اللازمة للتنفيذ وتشغيل الخدمة والشبكة، والمعلومات التي لم يسبق إعلانها للعامة فيما يخص أحد المشاركين أو الخدمة. حيث تعتبر تلك المعلومات خاصة وسرية.

م- **الإسناد الخارجي أو الاستعانة بطرف ثالث لتنفيذ الأعمال (Outsourcing):** في حالة الإسناد الخارجي لتأدية بعض الوظائف والخدمات يتعين أن يتم الاتفاق بين المشاركين على ذلك مع تحديد طبيعة الخدمات المؤداة وإذا كان هناك أي أعمال متبادلة سوف تتأثر بذلك.

ن- **إنهاء الاتفاقية:** يجب أن يتفق المشاركون على بعض النقاط فيما يتعلق بإنهاء الاتفاقية، على سبيل المثال:

- فترة الإخطار في حالة إيقاف العمل بالاتفاقية.
- فترة الاتفاقية.
- التجديدات.
- تأثير الإنهاء.
- المعاملات المعلقة.
- المنازعات الناشئة خلال فترة الإخطار.

س- **المنازعات:** أي منازعات تنشأ عن اتفاق بين طرفين يجب أن يتم تناولها في إطار البنود المتفق عليها بين أطراف الاتفاقية. من الممكن أن يتم تناول المنازعات من خلال التحكيم أو من خلال النظام القضائي لأحد بلدان المشاركين أو أي بلد آخر يقع الاختيار عليه بين الأطراف المشاركة. وينصح بالاسترشاد بالاتفاقية الخاصة بالشبكة الخليجية في هذا الشأن.

سادساً: الخلاصة والتوصيات

لقد عرف العالم في السنوات الأخيرة تزايدا مهما في عمليات الربط بين المحولات الوطنية للعديد من الدول جاءت أغلبها لتلبية احتياجات السكان بخصوص سهولة الولوج للخدمات المصرفية المقدمة من المؤسسات المصرفية والمالية. وقد يعتبر هذا مؤشرا على أن هناك اهتماما أكثر من السكان بأدوات الدفع الإلكترونية ونزوحا متواصلا عن استعمال النقد في عمليات الدفع.

وفي هذا الصدد، تضمنت الإرشادات الدولية التي أصدرتها اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية دعوة البنوك المركزية في جميع الدول إلى تشجيع الجهود التي تقوم بها المؤسسات المصرفية والمالية من أجل إنجاز مشاريع الربط بين المحولات الوطنية مع ضرورة وضع الإطار المناسب لمراقبة فعالية و سلامة هذه الترتيبات التي تسهل عمليات الدفع والتسوية للمدفوعات بين الدول.

وعلى صعيد دولنا العربية، فقد استعرضت الورقة جردا لأهم الخدمات التي تقدم من خلال المحولات الوطنية و أهمية الربط الإقليمي بين الدول العربية. كما تطرقت إلى بعض التجارب الناجحة في هذا المجال والتي تأكد الاهتمام المتزايد من قبل المؤسسات المصرفية والمالية العربية لإنشاء مثل هذه المشاريع. إلا أنه ومع ذلك، هناك حاجة كبيرة لمواصلة هذه الجهود وتعزيز الدور الإشرافي والرقابي للمصارف المركزية العربية للتأكد من سلامة وفعالية هذه الأنظمة والترتيبات.

ومن هذا المنطلق، فإن اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية تدعو المصارف المركزية العربية إلى تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية على تطوير استراتيجيات شاملة من أجل الربط بين جميع المحولات الوطنية في الدول العربية، وذلك بالاسترشاد لما ورد في هذه الورقة من إرشادات في إطار العناصر المهمة لاتفاقية الربط بين محولين.

مصطلحات وتعاريف

المصطلح	التعريف	الترجمة
PAN	Primary Account Number	رقم الحساب الرئيسي
رمز رقمي من 14- رقم أو 16- رقم منقوش على الجانب الأمامي للبطاقة المصرفية ومشفر أيضاً في الشريط المغناطيسي. رقم الحساب الرئيسي (PAN) رقم مركب يتضمن التعريف الصناعي الأساسي (Major industry identifier) لمصدر البطاقة، تعريف الحساب الشخصي والذي يتضمن جزء من رقم الحساب ورقم تحقيق (Check Digit) أو رمز للتأكد من موثوقية رقم الحساب المنقوش.		
BIN	Bank Identification Number	الرقم التعريفي للبنك
IIN	Issuer Identification Number	الرقم التعريفي للمصدر
أول 6 أرقام من رقم بطاقة الائتمان معروف بالرقم التعريفي للمصدر (IIN) أو الرقم التعريفي للبنك (BIN). هذا الرقم يسمح بمعرفة المؤسسة التي أصدرت البطاقة لحامل البطاقة.		
PCI DSS	Payment Card Industry Data Security Standard	معيار أمن البيانات لصناعة بطاقات الدفع.
معيار عالمي محدد من قبل مجلس أمن البيانات التابع لصناعة بطاقات الدفع. تم اعتماد هذا المعيار لمساعدة المؤسسات التي تتعامل مع دفعات البطاقات في منع عمليات النصب المتعلقة ببيانات بطاقات الائتمان.		
EMV Standards		معايير EMV
معايير عالمية لبطاقات الائتمان والخصم الموضوعة من قبل منظمة EMVco لتسهيل التوافقية العالمية ومحاسبة بطاقات الدفع وأجهزة القبول. منظمة EMVco مملوكة من قبل Master Card, Visa Card, American Express و JCB.		